العرب
الجمعة 2021/11/19
السنة 44 العدد 12245

استبعاد محتمل لحفتر وسيف الإسلام يفتح طريق الرئاسة لباشاغا ومنافسيه

وزير الداخلية الليبي السابق يعلن رسميا دخوله السباق الانتخابي

يضع الاستبعاد المحتمل للقائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي ابن العقيد الراحل معمر القذافي، وفق قانون الترشح للرئاسة شخصيات سياسية جديدة في طريق مفتوح في جولات السباق الرئاسي بالبلاد، على غرار وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا.

منعرج جديد في مسار الانتخابات

طرابلس – يجد وزير الداخلية السابق في ليبيا فتحي باشاغا نفسه في طريق مفتوح أمام الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، في ظل توقعات عن استبعاد محتمل لأبرز المرشحين وفي مقدمتهم القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر وسيف الإسلام القذافي ابن العقيد الراحل معمر القذافي.

وترشح باشاغا الخميس رسميا للانتخابات الرئاسية وقدم أوراق ترشيحه إلى مكتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في العاصمة طرابلس.

وبالموازاة مع ذلك، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا إحالة القائمة الأولى من طلبات المواطنين المتقدمين للترشح لانتخاب رئيس الدولة، التي احتوت على بيانات عشرة مرشحين، إلى كل من النائب العام وجهاز المباحث الجنائية والإدارة العامة للجوازات والجنسية.

منتصر الشريف

فتحي باشاغا سيكون في طريق مفتوح أمام السباق الرئاسي

محمود شمام

معركة الجولة الثانية قد تكون بين الشريف وباشاغا

وأكدت المفوضية في بيان صحافي الخميس أن إحالة هذه الأسماء إلى الجهات المختصة "عملا بالقانون رقم (1) لسنة 2021 بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد صلاحياته، وتعديلاته، الذي يشترط على المرشح: ألا يكون محكوما عليه نهائيا في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة، وألا يحمل جنسية دولة أخرى عند ترشحه".

وأشارت إلى أن هذا الإجراء يأتي "في إطار حرص المفوضية على تطبيق القانون، والتأكد من توفر شروط الترشح في الطلبات المقدمة بهدف إضفاء المزيد من الشفافية على إجراءات العملية الانتخابية".

ويرى متابعون للشأن السياسي في ليبيا أن إحالة مفوضية الانتخابات للترشحات على القضاء ستقود بالضرورة إلى استبعاد حفتر وسيف الإسلام القذافي من السباق الرئاسي، وهو ما يفسح المجال أمام باشاغا ومنافسيه حيث تتواتر الأنباء بشأن إمكانية ترشح الدكتور محمد أحمد الشريف المحسوب على نظام القذافي ويتوقع مراقبون فوزه في حال ترشحه.

وكان الإعلامي الليبي محمود شمام قد توقع ترشح الشريف وقال في تدوينة "شخصيا أتوقع أن يكون الدكتور الشريف مفاجأة الشوط الأول من السباق ولا أستغرب أن تكون معركة الجولة الثانية بينه وبين باشاغا".

ويتمتع باشاغا بعلاقات قوية مع دوائر أميركية نافذة في السلطة وهو ما أثبتته زيارته إلى واشنطن في نهاية العام 2019 والتي نجحت في تغيير الموقف الأميركي من الهجوم الذي شنه الجيش بقيادة حفتر على طرابلس من موقف محايد إلى رافض حيث أحسن استخدام ورقة استعانة الجيش بمرتزقة فاغنر الروس.

ويقول بعض المراقبين إن باشاغا هو المرشح الذي تراهن عليه الولايات المتحدة لقيادة ليبيا ويستندون في هذا الاستنتاج على دعم المبعوثة الأممية السابقة ستيفاني ويليامز غير المباشر له خلال جولات الحوار التي أفضت إلى انتخاب عبدالحميد الدبيبة رئيسا للحكومة في النهاية وسط اتهامات له بشراء أصوات أعضاء الملتقى وهي الاتهامات التي نفاها مرارا هو وعمه رجل الأعمال علي الدبيبة.

ولم يبدد فتح باب الترشحات والدعم الدولي الغموض بشأن مصير الانتخابات، خاصة بعد تصريحات الدبيبة برفض قانون الانتخابات وتلويحه بالترشح رغم عدم انطباق شروط الترشح عليه بسبب المادة 12 من القانون الانتخابي الذي أصدره البرلمان.

وتنص المادة 12 من قانون الانتخابات على أن "المرشح للرئاسة عليه أن يستقيل من عمله قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات".

وأفاد منتصر الشريف الخبير في الشأن الليبي أنه "في صورة تمسك الهيئة والجهات الرسمية بقانون المفوضية، في اعتقادي سيكون باشاغا مرشحا للرئاسة، وقد يكون الطريق أمامه مفتوحا، وهو مجرد وزير سابق سيربح بالانسحاب".

وأضاف لـ"العرب" "ربما على هذا الأساس (استبعاد حفتر وسيف الإسلام)، ستؤجل الانتخابات لأن تنظيمها في هذه الظروف قد يحكم عليها بالفشل، أو ربما ستقام بين منافسين عاديين".

وتابع "أي مرشح ستكون له حظوظ في الرئاسة سيكون مرتبطا بالضرورة بالطابع القبلي".

واعتبرت منظمة العفو الدولية أن ترشح سيف الإسلام للانتخابات الرئاسية يعكس "جوًا من الإفلات من العقاب في ليبيا"، مشيرة إلى أنه "مطلوب للتحقيق لارتكابه جرائم ضد الإنسانية".

وقالت المنظمة في تدوينة عبر حسابها بموقع تويتر، إن القذافي الابن له دور "في القمع العنيف للتظاهرات ضد حكم أبيه في فبراير 2011، ويجب تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية".

وأضافت "حان الوقت لإنهاء الإفلات من العدالة للمُشتبه بارتكابهم جرائم بموجب القانون الدولي أو وجودهم في مواقع سلطة في ليبيا، فقد توفي كل من التهامي خالد ومحمود الورفلي المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية قبل مثولهما أمام العدالة، في 2021، حين كانا حرَّين طليقين".

وأثار سيف الإسلام جدلا كبيرا بعد تقديم أوراق ترشحه بنفسه للانتخابات الرئاسية عبر مكتب الإدارة الانتخابية سبها الأحد، فيما أعلنت المفوضية العليا للانتخابات أنه "استكمل جميع المسوغات القانونية بحسب القانون رقم (1) الصادر عن مجلس النواب بشأن انتخاب رئيس الدولة".

وفي مايو الماضي قضت المحكمة العليا في ليبيا بإسقاط حكم الإعدام الصادر ضد سيف الإسلام وأمرت بإعادة المحاكمة، فيما جددت المحكمة الجنائية الدولية في الشهر ذاته طلب تسليم سيف بتهمة ارتكابه جرائم حرب.

والثلاثاء أعلن المشير حفتر الذي تنحى مؤقتا عن قيادة الجيش الوطني الليبي، عن ترشحه إلى الانتخابات الرئاسية، متعهدا بالعمل على وحدة البلاد وإطلاق المصالحة.

وبرز حفتر في بداية انتفاضة 2011 التي شارك فيها للإطاحة بمعمر القذافي، وعاد إلى ليبيا في مارس 2011 بعد عشرين عاما في المنفى واستقر في بنغازي.

وقاد معارك عسكرية ضد مجموعات تابعة للقذافي أولا، ثم ضد مجموعات جهادية، ثم ضد قوات موالية لحكومة الوفاق الوطني السابقة في ليبيا، قبل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أكتوبر 2020.

وبلغ عدد الأشخاص الذين ترشحوا للتنافس على منصب رئيس ليبيا خمسة عشر حتى الآن، بحسب مفوضية الانتخابات بينهم سيف الإسلام ابن العقيد معمر القذافي والمشير حفتر الرجل القوي في شرق البلاد.

وكان رئيس مجلس النواب عقيلة صالح (77 عاما) أعلن مساء الأربعاء ترشحه للانتخابات المقررة بعد أقل من أربعين يوما، لكنه لم يقدم بعد أوراق ترشحه للمفوضية.

وفشل باشاغا (59 عاما) وهو طيار عسكري متقاعد، مطلع فبراير في جنيف، في سعيه لتولي رئاسة الحكومة الموحدة الجديدة التي ذهبت لمنافسه الدبيبة، بعد تداول اسمه على نطاق واسع.

ونجا قبل أيام من تسليم حكومة الوفاق السابقة السلطة للحكومة الجديدة من محاولة اغتيال غرب العاصمة طرابلس، ويعتبر لاعبا رئيسيا في مجلس مصراتة العسكري الذي تأسس أثناء الثورة قبل عشرة أعوام، وأنجز دورا بارزا في مفاوضات الصخيرات التي أقيمت بالمغرب في العام 2015 وانتهت باتفاق برعاية الأمم المتحدة.

العدالة والتنمية يخشى مواصلة مسلسل الهزائم

محمد ماموني العلوي

الرباط – أعلن حزب العدالة والتنمية في المغرب (معارض)، مقاطعة انتخابات جزئية وتكميلية قررت وزارة الداخلية تنظيمها في الثاني من ديسمبر القادم في اثنتين وعشرين بلدية، بهدف ملء المقاعد الشاغرة فيها، معتبرا أنه لا يوجد له أي سند قانوني ضمن القوانين الانتخابية الجاري بها العمل.

وفند خبراء هذا التوجه، معتبرين أن السند القانوني يتضمنه القانون التنظيمي لانتخاب أعضاء المجالس الترابية في المادة 139 بشكل واضح.

ويرى العدالة والتنمية (إسلامي)، في بيان له أن "الشغور المعلن عنه لا يعود نهائيا لأي داع من الدواعي الطبيعية التي تنص عليها القوانين الانتخابية والتي تطرأ عادة في حياة المجالس المنتخبة، وإنما هو شغور نشأ ليلة الانتخابات الجماعية، في الثامن من سبتمبر الماضي، بمجرد القيام بعملية فرز الأصوات وتوزيع المقاعد، وذلك بحكم التغيير الذي طرأ على هذه القوانين".

وترى شريفة لمويز، الباحثة في العلوم السياسية، أن "موقف الحزب يعكس أن انخراطه في هذه الانتخابات لن يأتي بنتائج إيجابية بقدر ما سيزيد من كشف الواقع الذي أصبح عليه هذا الحزب، بعد الانتخابات الأخيرة بمجموعة نيابية وخروجه من الحكومة إلى المعارضة، وهذا ما يوضح أن الحزب ما زال غير قادر على خوض غمار الانتخابات ولو التكميلية منها".

وأكدت لـ"العرب" أن "إدراك قيادة حزب العدالة والتنمية لهذا العجز في خوض الانتخابات الجزئية جعل قيادتها تنهج خطوة الهروب إلى الأمام من خلال مهاجمة عناصر من داخل الحكومة، خاصة بعد الرد الذي ووجه به بيان العدالة والتنمية من طرف الحكومة، وهو ما سيكشف الضعف الذي أصبح عليه الحزب، لذلك نرى هذا الهجوم على الحكومة الذي لا مبرر له".

وعلق مصطفى بايتاس، الناطق الرسمي باسم الحكومة، بالقول "وزارة الداخلية أعلنت عن انتخابات جماعية تكميلية (جزئية)، ستتم وفق القانون، وحين يكون القرار ملزما يتم تنظيم الانتخابات"، معتبرا في لقاء صحافي أن "المغرب دأب على تنظيم انتخابات تكميلية لشغور المقاعد، وأنه قبل انتخابات الثامن من سبتمبر، نظمت انتخابات جزئية لملء مقعد شاغر بمجلس المستشارين".

ويقول بلاغ الأمانة العامة للعدالة والتنمية إن "معالجة الثغرات والإخلالات تتطلب مراجعة القوانين الانتخابية، ولا يمكن أن تتم من خلال الدعوة إلى انتخابات جزئية بإجراء إداري دون أي سند قانوني".

ويرى المحلل السياسي عمر الشرقاوي أن "الحزب سبقت له المشاركة في انتخابات تكميلية بنفس المنظومة القانونية حينما كانت تخدم اكتساحه الانتخابي، أما اليوم فهو يرفضها للظهور بمظهر المعارض السياسي وخوفا من تسجيل أول هزيمة في عهد بنكيران".

وعادت بعض قيادات العدالة والتنمية للحديث عن انتخابات الثامن من سبتمبر التي انهزموا فيها، حيث علق عبدالصمد الإدريسي على تصريحات بايتاس، بالقول "إننا نجني نتائج مسار بدأ منذ شهور، من خرق مبادئ الديمقراطية والمسّ بأسس التمثيلية الانتخابية والتعسف في تعديل القوانين الانتخابية وتفصيلها على المقاس"، مؤكدا أن "تلك التعديلات التراجعية كانت تستهدف تحجيم العدالة والتنمية ومنعه من تشكيل أغلبيات في الجماعات".

شريفة لومير

الحزب ما زال غير قادر على خوض غمار الانتخابات

وأفادت شريفة لمويز بأن "العودة إلى الحديث عن انتخابات الثامن من سبتمبر الماضي من طرف الإدريسي وغيره من القيادات، تعتبر في حد ذاتها تهربا من مواجهة واقع الهزيمة والتعويض عنها بهذا الهجوم، كمحاولة منهم لنسيانه ولمّ شتاتهم، خاصة مع عودة بنكيران إلى قيادة الحزب، لأن رهانهم الحالي هو القيام بمعارضة يسترجعون بها موقعهم داخل المشهد السياسي المغربي".

ووصف عبدالله بوانو، رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بالبرلمان، الناطق الرسمي باسم حكومة أخنوش مصطفى بايتاس، بأنه "غلام الحكومة، فيما نعته عبدالصمد الإدريسي، عضو الأمانة العامة السابق لحزب العدالة والتنمية، بـ"متمرن الحكومة".

هروب من أحكام الصندوق

التقارب التونسي – المصري يمهد لتعاون عسكري بين البلدين

تونس – فسح التقارب المسجل في العلاقات الثنائية بين تونس ومصر المجال لإمكانية إقامة تعاون عسكري بين البلدين وتبادل الخبرات في المجال.

وأعلن الجانبان التونسي والمصري إرادتهما لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين. وجاء ذلك خلال لقاء وزير الدفاع التونسي عماد مميش بسفير مصر إيهاب فهمي الأربعاء.

وأفاد بيان لوزارة الدفاع التونسية أن الجانبين "أكدا الإرادة المشتركة لمزيد العمل على الارتقاء بالتعاون العسكري وتوسيع مجالاته وتنويع مسالكه على غرار التكوين والتدريب وتبادل الخبرات والصحة العسكرية".

ولفت خبراء إلى أن اللقاء مثل فرصة لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين وتبادل الخبرات.

وأفاد العميد المتقاعد والرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب مختار بن نصر أن "التعاون العسكري بين تونس ومصر قديم وفيه تبادل للخبرات على مستوى التكوين خصوصا".

وقال لـ"العرب" إن "الجيش التونسي سبق أن شارك مع الجيش المصري في تدريبات ومناورات، وهذا التعاون مطلوب خصوصا بين الدول العربية، وإن كان لا يزال دون المستوى المأمول، فهو خطوة جيدة في منطقة تشهد اضطرابا تمتواصلة".

وتابع بن نصر "التعاون سيكون أساسا حول تقصي نشاط المجموعات الإرهابية المهددة للأمن والاستقرار، وهي مسألة مهمة جدا في ظل الرهانات المشتركة".

مختار بن نصر

التعاون سيكون حول تقصي نشاط المجموعات الإرهابية

ولفت إلى أن "مستويات التعاون العسكري بين البلدين تراجعت في السنوات الأخيرة لارتباطه بطبيعة الخيارات السياسية في البلدين، واليوم وخصوصا بعد إجراءات الرئيس التونسي قيس سعيد التي اتخذها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي هناك دعم لهذا التعاون مع مصر، وحتى مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء".

وجدد وزير الدفاع التونسي شكره للجانب المصري وقوفه إلى جانب تونس في مواجهة جائحة كورونا وفق ما جاء في بيان الوزارة.